

أكتوبر 2025

صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

النمو العالمي يظل ضعيفاً على الرغم من التعديلات التصاعدية المتواضعة للتوقعات على المدى القريب

في أحدث تقاريره الصادرة تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي"، توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نمواً بنسبة 3.2 في المائة للعام 2025 وبنسبة 3.1 في المائة للعام 2026، مما يعكس مراجعة تصاعدية قدرها 20 نقطة أساس لتوقعات العام 2025، بينما ظلت توقعات العام 2026 دون تغيير مقارنة بالتقرير الصادر في يوليو 2025. وأشار الصندوق إلى أن توقعات النمو العالمي قد تم رفعها مقارنة بتقرير أبريل 2025، لكنها ما تزال دون التوقعات الخاصة بمرحلة ما قبل تحول السياسات. ومن المتوقع أن يستمر التضخم العالمي في الانخفاض، وإن كان بدرجات متفاوتة، حيث يظل أعلى من المستهدف في الولايات المتحدة، في ظل احتمال تجاوزه للتوقعات، في حين يواصل انخفاضه في اقتصادات أخرى.

مراجعات من يوليو 2025		توقعات أكتوبر 2025			البلد / المناطق
توقعات 2026	2025e	توقعات 2026	توقعات 2025	2024	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0%	0.2%	3.1%	3.2%	3.3%	الناتج العالمي
0.0%	0.1%	1.6%	1.6%	1.8%	الاقتصادات المتقدمة
0.1%	0.1%	2.1%	2.0%	2.8%	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.1%	0.2%	1.1%	1.2%	0.9%	منطقة اليورو
0.0%	0.1%	4.0%	4.2%	4.3%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
0.0%	0.0%	4.2%	4.8%	5.0%	الصين
-0.2%	0.2%	6.2%	6.6%	6.5%	الهند
0.3%	0.1%	3.7%	3.3%	2.1%	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
0.1%	0.4%	4.0%	4.0%	2.0%	السعودية
0.1%	0.1%	4.4%	4.1%	4.1%	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
توقعات 2026	توقعات 2025	توقعات 2026	توقعات 2025	2024	حجم التجارة
0.4%	1.0%	2.3%	3.6%	3.5%	حجم التجارة العالمية
0.3%	0.7%	1.3%	3.1%	2.1%	الاقتصادات المتقدمة
0.0%	1.6%	4.0%	4.3%	5.6%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
0.4%	0.9%	1.7%	2.1%	1.8%	صادرات الاقتصادات المتقدمة
1.0%	1.0%	3.3%	5.9%	6.5%	صادرات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
توقعات 2026	توقعات 2025	توقعات 2026	توقعات 2025	2024	أسعار المستهلك
0.1%	0.0%	2.2%	2.5%	2.6%	الاقتصادات المتقدمة
0.2%	-0.1%	4.7%	5.3%	7.9%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

المصدر: صندوق النقد الدولي – تقرير أكتوبر 2025

وعلى صعيد الاقتصادات المتأثرة بالرسوم الجمركية، من المتوقع أن تساهم عدة عوامل في تعزيز النمو. حيث تسعى الصين لتعويض آثار التعريفات المرتفعة من خلال سعر الصرف الأضعف، بالإضافة إلى إعادة توجيه الصادرات نحو الأسواق الآسيوية والأوروبية، وتنفيذ برامج دعم مالي مستهدفة. كما يعزز التوسع المالي في ألمانيا النمو على مستوى منطقة اليورو. واستفادت اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية من تحسن الأوضاع المالية العالمية، نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، مع استمرار إظهارها مرونة قوية مدعومة جزئياً بتعزيز أطر السياسات. ويتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ النمو في النصف الثاني من العام 2025، مع تعافيه جزئياً في العام 2026.

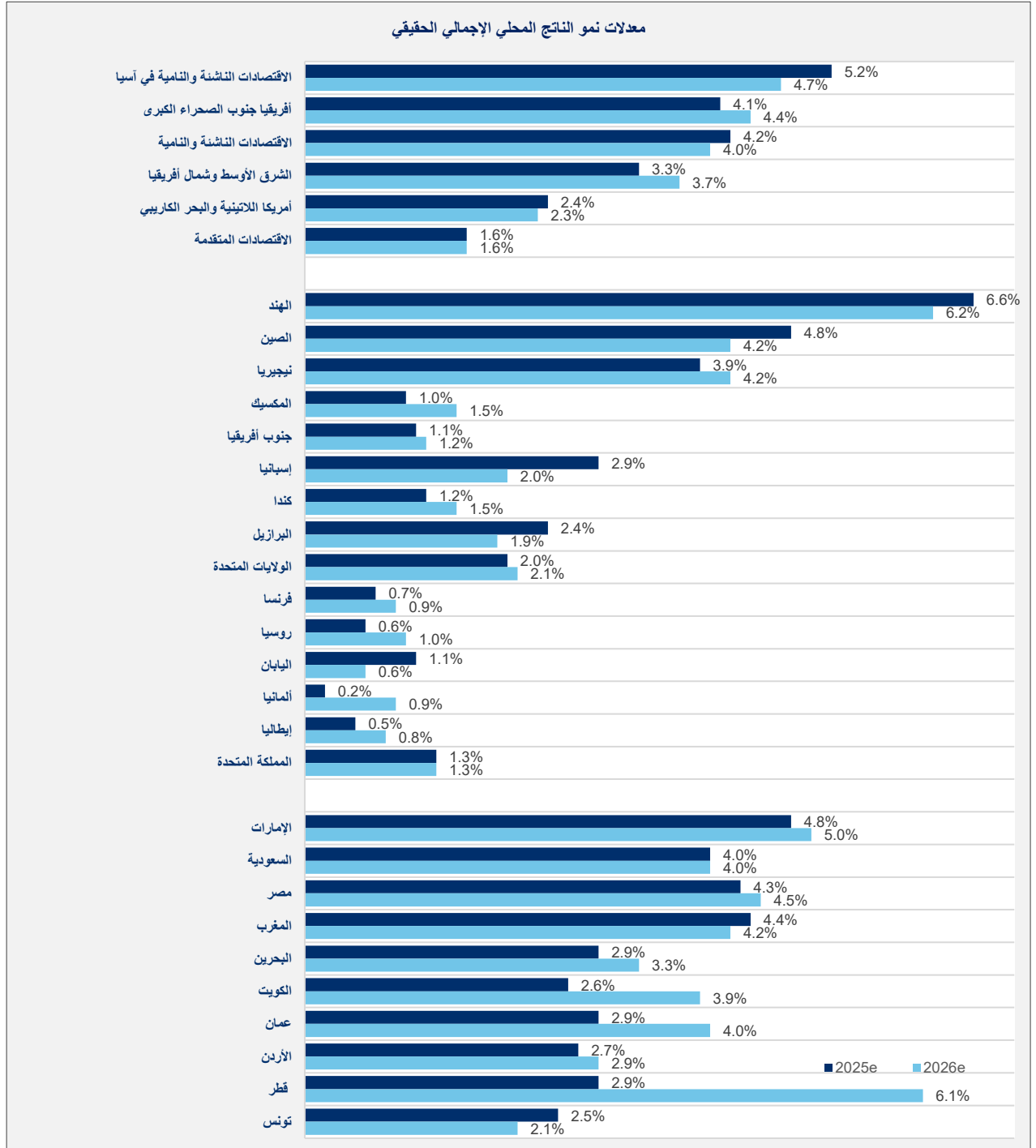
وفيما يخص المخاطر السلبية، يشير صندوق النقد الدولي إلى الزيادة الهائلة في استثمارات الذكاء الاصطناعي، التي تشبه إلى حد كبير طفرة الدوت كوم في أواخر التسعينيات، إذ تعزز هذه الاستثمارات نظرة السوق المتفائلة تجاه التكنولوجيا وترفع من تقييمات الأسهم وتزيد الاستهلاك، مما قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحايد ويتطلب سياسات نقدية أكثر تشدداً. إلا أنه إذا لم يتمكن الذكاء الاصطناعي من تحقيق التوقعات المرتفعة للأرباح، فقد تعيد الأسواق تسعير الأصول بشكل حاد، ما يقلل الثروة والاستهلاك ويخلق تداعيات مالية أوسع نطاقاً. وعلى صعيد منفصل، يؤكد صندوق النقد الدولي هشاشة آفاق الاقتصاد الصيني، مع استمرار معاناة القطاع العقاري وضعف الطلب على الائتمان وارتفاع المخاطر المالية، ما قد يدفع الاقتصاد نحو دوامة الدين والانكماش. وفي حين تدعم صادرات الصناعات التحويلية والاستثمارات في قطاعات مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية النمو المستهدف، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى سوء تخصيص الموارد والحد من المكاسب الإنتاجية الكلية.

الاقتصادات المتقدمة

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة بمقدار 10 نقاط أساس ليصل إلى نسبة 1.6 في المائة للعام 2025، ومن المتوقع أن يستقر عند نفس المستويات في العام 2026. وبالمثل، تم تعديل توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والناشئة ورفعها بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 4.2 في المائة للعام 2025، فيما ظل النمو المتوقع للعام 2026 دون تغيير عند نسبة 4.0 في المائة. وفي الولايات المتحدة، تم رفع توقعات النمو بمقدار 10 نقاط أساس للعامين 2025 و2026، ليصل إلى 2.0 في المائة و2.1 في المائة، على التوالي، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات الرسوم الجمركية الفعلية، وزيادة الإنفاق العام إثر إقرار القانون الواحد الكبير، وتيسير الأوضاع المالية. إلا أن توقعات العام 2025 ما تزال تمثل تباطؤاً واضحاً مقارنة بالعام 2024، ويعكس هذا الهبوط بصفة رئيسية تفاقم حالة عدم اليقين بشأن السياسات، وارتفاع الحواجز التجارية، وتباطؤ نمو القوى العاملة والتوظيف. وعلى النقيض من ذلك، في منطقة اليورو، تم رفع توقعات النمو بمقدار 20 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 1.2 في المائة للعام 2025، بينما شهدت توقعات العام 2026 مراجعة هبوطية بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 1.1 في المائة، ما يعكس تزايد حالة عدم اليقين وارتفاع الرسوم الجمركية. كما تم رفع توقعات نمو ألمانيا بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 0.2 في المائة للعام 2025، وظل دون تغيير عند نسبة 0.9 في المائة للعام 2026، إذ يساهم انتعاش الاستهلاك الخاص، مدفوعاً بارتفاع الأجور الحقيقية والتيسير المالي في ألمانيا في العام 2026، في الحد من التباطؤ جزئياً، في حين يدعم الأداء القوي للاقتصاد الأيرلندي النمو بشكل ملحوظ في العام 2025.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليابان نسبة 1.1 في المائة للعام 2025، ما يعكس مراجعة تصاعدية بمقدار 40 نقطة أساس مقارنة بتقرير يوليو 2025. ومن المتوقع أن يبلغ النمو نسبة 0.6 في المائة في العام 2026، بما يعكس نمواً قدره 10 نقاط أساس. وتعزى هذه المراجعات بصفة رئيسية إلى الزيادة المتوقعة في نمو الأجور الحقيقية، والتي يتوقع أن تدعم الاستهلاك الخاص، على الرغم من استمرار الرياح المعاكسة المتمثلة في حالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية وتراجع الطلب الخارجي. في المقابل، تم رفع توقعات نمو المملكة المتحدة بمقدار 10 نقاط أساس لعام 2025 ليصل إلى نسبة 1.3 في المائة، في حين انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2026 بمقدار 10 نقاط أساس ليظل عند نسبة 1.3.

في المائة مقارنة بتقرير يوليو 2025. وتعزى المراجعة التصاعدية للعام 2025 إلى قوة النشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام وتحسن البيئة الخارجية، بدعم من الاتفاقية التجارية المبرمة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة المعلنة في مايو 2025.



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أكتوبر 2025

إلا أن معدل النمو المتوقع لعامي 2025-2026 ما يزال أقل بنسبة تراكمية تبلغ 0.4 في المائة مقارنة بتوقعات أكتوبر 2024. وفي ذات الوقت، أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو الصين عند نسبة 4.8 في المائة للعام 2025 ونسبة 4.2 في المائة للعام 2026، دون تعديل عن تقرير يوليو 2025. وتعكس هذه التوقعات أداءً أقوى من المتوقع في الأرباع الأخيرة، مدعوماً بالطفرة الاستباقية للتجارة الدولية وقوة الاستهلاك المحلي نسبياً، مع استفادة الاقتصاد من التوسع المالي في العام 2025. وتفوق هذه العوامل الرياح المعاكسة الناجمة عن زيادة حالة عدم اليقين وارتفاع الرسوم الجمركية. أما الهند، فمن المتوقع أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.6 في المائة في العام 2025 و6.2 في المائة في العام 2026. وبالمقارنة مع تقرير يوليو 2025، تمثل هذه البيانات مراجعة تصاعدية بمقدار 20 نقطة أساس للعام 2025، والتي تعزى بصفة رئيسية إلى أداء قوي في النصف الأول من العام والذي عوض زيادة الرسوم الجمركية الفعلية للولايات المتحدة على واردات الهند منذ يوليو 2025. في المقابل، يشهد العام 2026 مراجعة هبوطية بمقدار 20 نقطة أساس، مما يؤدي إلى توقع نمو بنسبة تراكمية أقل بنحو 0.2 في المائة مقارنة بتوقعات أكتوبر 2024.

تزايد مرونة الأسواق الناشئة

تاريخياً، كانت الأسواق الناشئة معرضة للصدمات المالية العالمية، وغالباً ما تشهد تقلبات شديدة في الاستقرار الاقتصادي والمالي خلال فترات تجنب المخاطر، المعروفة باسم "نوبات العزوف عن المخاطرة". وغالباً ما تؤدي هذه التحولات في معنويات المستثمرين العالميين إلى تدفقات رأس المال نحو الخارج، ما يسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وتشديد الظروف المالية نتيجة اختلال توازن العملات وارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي العديد من الحالات، تتحول صدمات العزوف عن المخاطر إلى صدمات عرضية، مسببة خسائر في الإنتاج وضغوطاً تضخمية تزيد من صعوبة توازن السياسات الاقتصادية.

إلا أن البيانات الأخيرة تشير إلى تحول عن هذا النمط التاريخي. إذ أظهرت العديد من الأسواق الناشئة مرونة هائلة في مواجهة الصدمات الخارجية، ما ساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي. ويعكس هذا الأداء تحسن أطر السياسات، وتعزيز هوامش الاحتياطات الوقائية، وتحسين استراتيجيات الاتصال، وزيادة مصداقية المؤسسات النقدية والمالية.

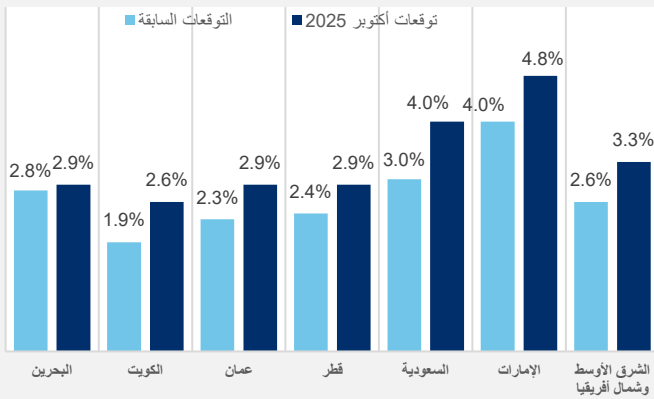
توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية

من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نسبة 2.1 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 3.3 في المائة في العام 2025 ونسبة 3.7 في المائة في العام 2026، مما يعكس مراجعات تصاعدية بمقدار 10 نقاط أساس للعام 2025 و30 نقطة أساس للعام 2026. ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية نسبة 4.0 في المائة في العام 2025، مع ثبات نفس المعدل المتوقع للعام 2026. وبالمقارنة مع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2025، تم تعديل هذه التوقعات بالزيادة بمقدار 40 نقطة أساس للعام 2025 و10 نقاط أساس للعام 2026، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التراجع عن خطة خفض حصص انتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع.

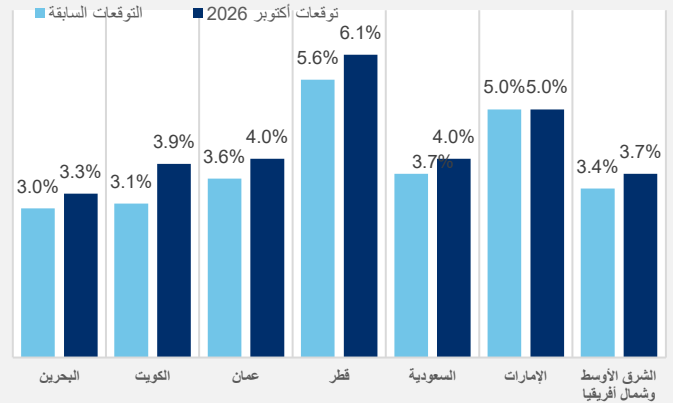
كما شهدت معظم الدول الخليجية مراجعات تصاعدية لتوقعات النمو للعام 2025. إذ تم تعديل نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بمقدار 70 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 2.6 في المائة في العام 2025، مع توقع نمو الاقتصاد بنسبة 3.9 في المائة في العام 2026. وارتفع النمو في عمان بمقدار 60 نقطة أساس إلى 2.9 في المائة في العام 2025، وبمقدار 40 نقطة أساس إلى نسبة 4.0 في المائة في العام 2026. كما تم رفع معدلات النمو في البحرين بمقدار 10 و30 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 2.9 في المائة في العام 2025 و3.3 في المائة في العام 2026، على التوالي. ومن المتوقع الآن أن ينمو اقتصاد قطر بنسبة 2.9 في المائة في العام 2025 (+50 نقطة أساس) و6.1 في المائة في العام 2026 (+50 نقطة أساس). أما الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، فمن

المتوقع أن ينمو بنسبة 4.8 في المائة في العام 2025، بزيادة قدرها 80 نقطة أساس، في حين تبقى توقعات العام 2026 دون تغيير عند 5.0 في المائة.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الخليجية - 2025



توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول الخليجية - 2026



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أكتوبر 2025

حجم التجارة العالمية

شهد نشاط التجارة العالمية زخماً قوياً في النصف الأول من العام 2025، مدفوعاً بالنمو القوي للواردات والصادرات الأمريكية من آسيا ومنطقة اليورو، في سياق الطفرة الاستباقية للتجارة الدولية تحسباً لارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية. في المقابل، انخفضت صادرات السلع إلى الولايات المتحدة من الاقتصادات الأوروبية الكبرى، لاسيما ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، بشكل ملحوظ. إلا أنه على الرغم من ذلك، ظل إجمالي صادرات منطقة اليورو مرناً، مدعوماً بتزايد تدفقات التجارة المتبادلة بين الدول الأوروبية. أما في الصين، فقد عوض انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة جزئياً بارتفاع الصادرات إلى منطقة اليورو والدول الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، مدعوماً جزئياً بانخفاض قيمة الرمينبي مقابل أغلب العملات، باستثناء الدولار الأميركي. وتشير المعطيات إلى أن الانفصال التجاري بين الولايات المتحدة والصين يحدث بوتيرة أسرع مقارنة بصدمة الرسوم الجمركية في 2018-2019، مما يعكس إعادة تنظيم أنماط التجارة بشكل متسارع.

ومن المتوقع أن يرتفع نمو حجم التجارة العالمية من نسبة 3.5 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 3.6 في المائة في العام 2025، قبل أن يتراجع إلى نسبة 2.3 في المائة في العام 2026. وقد تم رفع توقعات واردات الاقتصادات المتقدمة بمقدار 70 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 3.1 في المائة في العام 2025، وبمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 1.3 في المائة في العام 2026. أما واردات اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، فقد تم تعديل نموها بمقدار 160 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 4.3 في المائة للعام 2025، فيما ظلت دون تغيير عند نسبة 4.0 في المائة للعام 2026. ومن المتوقع أن تنمو صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.1 في المائة في العام 2025، أي بمراجعة تصاعدية قدرها 90 نقطة أساس، ونسبة 1.7 في المائة في العام 2026، بزيادة قدرها 40 نقطة أساس. أما صادرات الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن المتوقع أن تنمو بنسبة 5.9 في المائة في العام 2025 (+100 نقطة أساس)، ونسبة 3.3 في المائة في العام 2026.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست